● أخبار قصيرة

ترامب يعلن نيته تغيير اسم خليج المكسيك

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن مقترح لتغيير اسم خليج المكسيك إلى "خليج أمريكا"، مشيراً إلى أن هذه الخطوة ستكون جزءاً من سياسة إدارته الجديدة.
وخلال لقائه مع الصحفيين في مقر إقامته بمارالاغو، صرح ترامب قائلاً: "سنصدر إعلاناً قريباً حول هذا الموضوع. نحن نقوم بمعظم العمل في هذه المنطقة، وهي ملكنا. سوف نغير اسم خليج المكسيك إلى خليج أمريكا، هذه تسمية رائعة تغطي مساحة واسعة. خليج أمريكا - يا له من اسم عظيم". وأشار ترامب إلى أن قرار إعادة التسمية سيتم الإعلان عنه في المستقبل القريب، دون تحديد موعد دقيق لذلك.

منظمة الصحة العالمية: لا تفشي غير عادي للأمراض في الصين

أكدت منظمة الصحة العالمية أن الزيادة في الإصابات التنفسية في الصين تقع ضمن المعدلات الطبيعية المتوقعة خلال موسم الشتاء في نصف الكرة الشمالي.
وأوضحت المنظمة في بيانها أن الأنفلونزا تتصدر قائمة الأمراض التنفسية المكتشفة حالياً في الصين، مؤكدة أنها على تواصل مستمر مع المسؤولين الصحيين الصينيين.
وطمأنت السلطات الصينية المنظمة بأن النظام الصحي يعمل بكفاءة، ولم يتم إعلان أي حالة طوارئ أو اتخاذ إجراءات استثنائية للتعامل مع الوضع الصحي الراهن.

سيناتور أميركي: تنظيم "داعش" الإرهابي أحيا نفسه في أفغانستان

ادعى مايكل ماكول، الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، بأن تنظيم داعش الإرهابي قد أعاد إحياء نفسه في أفغانستان، مضيفاً أن على إدارة ترامب أن تأخذ تهديد داعش-خراسان الإرهابي المتزايد على محمل الجد وأن تتخذ إجراءات ضده.
وقال ماكول في مقابلة مع قناة ABC التلفزيونية: "القضية الأخرى التي تقلقني كثيراً هي سقوط أفغانستان والكارثة التي حدثت هناك. نحن نشهد إعادة إحياء فرع داعش-خراسان في أفغانستان وباكستان. هذا الأمر يثير قلقي حقاً." وادعى هذا السناتور الأمريكي أن ثمانية ارهابيين من المنتمين للتنظم قد دخلوا مؤخراً إلى الولايات المتحدة، وطالب ترامب بمواجهة تهديدين رئيسيين: التهديدات المنظمة، والأنشطة الإعلامية والإلكترونية للجماعات الإرهابية، وخاصة تنظيم داعش الإرهابي.

في ضوء التهديدات والتحديات القائمة على الساحة الدولية

تحالف روسي-كوري شمالي لمواجهة العقوبات

الوفاق / في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة وتزايد العقوبات الأحادية الجانب، تسعى الدول المتضررة من هذه العقوبات إلى إيجاد تحالفات استراتيجية لمواجهة التحديات المشتركة. وفي هذا السياق، يأتي التقارب الروسي-الكوري الشمالي كنموذج لهذه التحالفات الاستراتيجية الجديدة.

الوضع الدولي والتحديات

في ضوء التهديدات والتحديات القائمة على الساحة الدولية والإجراءات القسرية من قبل مجموعة معينة من الدول تحت قيادة الولايات المتحدة، اكتسبت مسألة المواجهة المشتركة للعقوبات الأحادية في العلاقات الدولية أهمية متزايدة. وتسعى دول العالم في جميع المناطق الجغرافية إلى إيجاد حلول للخروج من تحدي القرن، وتحاول تحقيق ذلك من خلال التعاون الثنائي أو الإقليمي وعبر إبرام اتفاقيات متعددة.
روسيا، بصفتها أحد الأقطاب والقوى العالمية وبهدف مواجهة الأحادية الأمريكية، بذلت جهوداً كبيرة في السنوات الأخيرة للاستفادة من هذه الفرصة للتقارب العسكري والاقتصادي مع دول العالم. وقد وقعت قبل ذلك البيانات ذات الصلة مع نيكاراغوا ومذكرة تفاهم مع فنزويلا، كما تم التأكيد في البيان الختامي لقمة بريكس في مدينة قازان على العزم المشترك لمواجهة فرض العقوبات.

الإجراءات المشتركة

نظراً للمساعدات الكورية الشمالية في المجال العسكري لروسيا، تم في هذا السياق توقيع اتفاقية استراتيجية بين البلدين لأسباب ومبررات مختلفة.
وقد وقع البلدان، روسيا وكوريا الشمالية، على مر الزمن العديد من التفاهمات والاتفاقيات مثل معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة بين الاتحاد السوفييتي وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في عام ١٩٦١.
ويبدو أن التغيرات الإقليمية والعالمية، خاصة مع وصول ترامب إلى السلطة في البيت الأبيض، أقنعت قادة البلدين بالسعي نحو تعاون استراتيجي لمواجهة التهديدات الإقليمية والعالمية ومكافحة العقوبات والهجمات العسكرية المحتملة على أراضي البلدين.

المعاهدة الاستراتيجية الشاملة

في هذا السياق، تم توقيع معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين روسيا وكوريا الشمالية في ١٩ يونيو ٢٠٢٤ في بيونغ يانغ، والتي دخلت حيز التنفيذ في ٤ ديسمبر، لتحل محل الاتفاقيات الثنائية السابقة.
وقد تضمنت الاتفاقية البنود الرئيسية التالية:
- التنسيق المشترك وضمان التعاون الثنائي للقضاء على التهديد في حالة العدوان الخارجي.
- عدم الاتفاق مع دول ثالثة قد تشكل خطراً على سيادة وأمن روسيا وكوريا الشمالية.
- إنشاء نظام لتنفيذ إجراءات مشتركة لتعزيز القدرات الدفاعية لبعضهما البعض.
- الدفاع المتبادل في حالة الهجوم العسكري.
- الالتزام بزيادة حجم التبادل التجاري والعلاقات الثنائية في مجالات التكنولوجيا والفضاء والطاقة النووية السلمية
- التعاون المتبادل في مواجهة التهديدات الاستراتيجية بما في ذلك الغذاء والطاقة.

العقوبات الدولية والتحديات

وفيما يتعلق بالعقوبات الدولية، فقد اعتمد مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٦ عشرة قرارات بفرض عقوبات رداً على إجراء كوريا الشمالية ست تجارب نووية وإطلاق عدد من الصواريخ الباليستية.
وقد أشار فريق خبراء لجنة ١٧١٨ الخاصة بكوريا الشمالية في تقريره إلى مجلس الأمن في مارس ٢٠١٩ إلى المشكلات التالية:
- التأخير في الحصول على إعفاءات من نظام عقوبات مجلس الأمن.
- غياب القناة المصرفية.
- التأخير في تخليص البضائع المصدرة من الجمارك.
- انخفاض عدد الموردين الأجانب المهتمين.
- زيادة تكاليف السلع والعمليات الإنسانية.
- انخفاض الميزانية للعمليات.

تم توقيع معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين روسيا وكوريا الشمالية في ١٩ يونيو ٢٠٢٤ في بيونغ يانغ، و دخلت حيز التنفيذ في ٤ ديسمبر

التطورات السياسية والعسكرية

وقد أعلن زعيم كوريا الشمالية عشية الاجتماع الخامس والأربعين مع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في يونيو ٢٠١٨ في سنغافورة، عن تعليق تجارب الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والتجارب النووية.
ومع تولي إدارة جو بايدن في يناير ٢٠٢١، زادت بشكل كبير المناورات العسكرية الأمريكية-الكورية الجنوبية بمشاركة اليابان. وتضمنت هذه التطورات:
- زيارات منتظمة للغواصات الحاملة للصواريخ الباليستية.
- تحليق القاذفات الاستراتيجية الأمريكية على طول الأراضي الكورية الشمالية.
- زيادة التدريبات العسكرية المشتركة.

الموقف الروسي

وفي أعقاب المحادثات الروسية-الكورية الشمالية في ١٩ يونيو ٢٠٢٤، أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على ضرورة مراجعة نظام العقوبات غير المحدود ضد كوريا الشمالية.
وأوضحت ماريا زاخاروفا، المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، أن قرارات العقوبات ضد كوريا الشمالية في ٢٠١٦-٢٠١٧ تم اعتمادها في ظروف جيوسياسية مختلفة تماماً، وأن الهدف منها كان تشجيع الحوار وليس العقاب.
يبدو أن المبادئ الأساسية لنظام العلاقات الدولية أصبحت خلال السنوات الماضية، وخاصة في عهد إدارة بايدن، عائقاً غير مناسب للولايات المتحدة وحلفائها. وتسعى دول مثل روسيا إلى استغلال الفرصة المتاحة وإقامة تحالفات عسكرية واقتصادية واستراتيجية مع دول معينة، خاصة في محيطها المباشر.
يتم متابعة جزء مهم من هذا النهج في السياسة الخارجية الروسية بهدف تخفيف العقوبات الأمريكية والغربية، خاصة بعد بدء الحرب مع أوكرانيا. ويسعى الكرملين إلى مواصلة استخدام أدواته في المؤسسات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، لتحقيق هذا الهدف وإظهار وجوده كدولة قوية في النظام العالمي أمام منافسيه.

الجنود الأوكرانيون يفرون من معسكرات التدريب الفرنسية

في تطور دراماتيكي يكشف عن الأزمات المتعددة التي تواجه القوات المسلحة الأوكرانية، نشرت صحيفة "هامبورغر أبند بلات" الألمانية تقريراً مفصلاً حول ظاهرة فرار الجنود الأوكرانيين من معسكرات التدريب في فرنسا. يأتي هذا التطور في وقت حرج تواجه فيه أوكرانيا تحديات غير مسبوقة على الجبهات العسكرية والسياسية، مما يثير مخاوف جدية حول قدرتها على مواصلة المقاومة في مواجهة التصعيد الروسي المتزايد.
في تصريح مثير للجدل، أعلن الجيش الفرنسي عن فرار مجموعة من الجنود الأوكرانيين خلال فترة تدريبهم على الأراضي الفرنسية. وأكد مسؤول عسكري فرنسي رفيع المستوى، في حديث خاص لوكالة الأنباء الفرنسية ، قائلاً: "نعم، هناك عدد من الجنود المتدربين قد فروا من معسكرات التدريب، لكن من المهم التأكيد أن هذا العدد يظل ضئيلاً نسبياً مقارنة بالعدد الإجمالي للمتدربين." وأشار المسؤول إلى أن عدد الفارين قد يصل إلى عشرات الجنود.
وفي تفاصيل إضافية حول البرنامج التدريبي، أوضح المسؤول العسكري الفرنسي أن التدريبات كانت تتم وفقاً لأعلى المعايير العسكرية وبما يتوافق تماماً مع المتطلبات الأوكرانية، سواء من حيث المعدات العسكرية المستخدمة أو الجدول الزمني للتدريب. وأضاف أن هذه المعايير تم وضعها بالتنسيق الكامل مع القيادة العسكرية الأوكرانية.
وفي جانب قانوني مهم من القضية، أوضح المسؤول الفرنسي أن الفرار من الخدمة العسكرية على الأراضي الفرنسية لا يخضع لأي عقوبات قانونية فرنسية. وأكد أن المدعين العامين الفرنسيين لا يملكون الصلاحية القانونية لاعتقال الجنود الفارين، حيث تقتصر صلاحيات السلطات الأوكرانية في فرنسا على اتخاذ إجراءات تأديبية داخلية فقط.
وكشفت الأرقام الرسمية أن الجيش الفرنسي يقوم حالياً بتدريب ٢٣٠٠ جندي أوكراني ضمن لواء "آن كييف" على الأراضي الفرنسية، بينما يخضع ٢٢٠٠ جندي آخر من نفس اللواء للتدريب داخل الأراضي الأوكرانية. ويأتي هذا البرنامج التدريبي ضمن جهود حلف الناتو لدعم القدرات العسكرية الأوكرانية.
وفي سياق متصل، تحدث ميخايلو دراباتيتش، قائد القوات البرية الأوكرانية، في مقابلة موسعة مع عدة وسائل إعلام دولية، بما فيها وكالة الأنباء الفرنسية، عن التحديات والمشاكل التي تواجه هذه الوحدة العسكرية. وقد أثار حديثه اهتماماً كبيراً في الأوساط العسكرية والسياسية الأوروبية.
وفي تطور لافت، كشف الصحفي الأوكراني المعروف يوري بوتوسوف، في تقرير نشره خلال شهر ديسمبر، أن العدد الإجمالي للجنود الفارين من هذا اللواء العسكري وصل إلى ١٧٠٠ جندي، مشيراً إلى أن غالبية حالات الفرار حدثت قبل إرسال الوحدات إلى جبهات القتال.

ووفقاً لتقرير بوتوسوف، فإن حوالي ٥٠ جندياً فروا أثناء تلقيهم التدريب في فرنسا. وفي رد غير متوقع، لم ينفِ القائد دراباتيتش هذه الأرقام المثيرة للقلق.
وتشير التقارير الميدانية إلى أن أوكرانيا تواجه تحديات متزايدة في الحفاظ على قوتها البشرية منذ إعلان التعبئة العامة في فبراير ٢٠٢٢. وقد قامت السلطات الأوكرانية بتمديد قرار التعبئة عدة مرات، مع تشديد الإجراءات لمنع فرار الرجال في سن الخدمة العسكرية الإلزامية.
وفي ظل تصاعد الهجمات الروسية، تواجه أوكرانيا ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات فرار الجنود من الجبهات القتالية، مما يضع كييف أمام تحدٍ كبير في تعويض النقص في القوات.
وتشير الإحصاءات إلى أن الأشهر العشرة الأولى من العام الماضي شهدت زيادة ملحوظة في عدد الجنود الفارين مقارنة بالعامين السابقين.
وخلال السنوات الثلاث الماضية، قدم الاتحاد الأوروبي أكثر من ١٠٠ مليار دولار كمساعدات مالية وعسكرية لأوكرانيا، إضافة إلى تدريب آلاف الجنود الأوكرانيين. ومع ذلك، فإن العديد من هؤلاء الجنود قد لقوا حتفهم أو أصيبوا بجروح خطيرة في أيامهم الأولى على خط المواجهة.
وفي تطور سياسي مرتبط، وجه فلوريان فيليبو، زعيم حزب الوطنيين الفرنسي، انتقادات حادة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، متهماً إياه بإهدار الأموال العامة على تدريب وحدات عسكرية أوكرانية ينتهي بها المطاف إلى الفرار.